

في البيان الختامي الصادر عن

اللجنة الدائمة تقريره منصور هادي مرشحاً للإن



أصدرت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام في ختام اجتماعها بياناً وقف على كافة القضايا التي ناقشها الاجتماع.. والقرارات والتوصيات التي يجب العمل بها لفتح صفحة جديدة يغلب الجميع فيها المصلحة الوطنية العليا.. وفيما يلي نص لبيان الختامي:

بصنعاء، وما يترتب على تلك الأعمال الخارجة عن القانون من عرقلة لتطبيق الآلية المزممة ومحاولة تعطيل مسار تنفيذ المبادرة.

ودعا التقرير الأطراف المعنية بالتسوية السياسية إلى الوفاء بالتزاماتها بحسب الآلية دون تعطيل أو تأخير أو تعليل.

وأهاب التقرير بالأخوة في المشترك النهوض بالأيدي والوفاء وتعزيز الممارسات التي تثبتت السلام والأمن وتزليل مظاهر الاحتقان والتوتر والتعاون من أجل الحد من مظاهر الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالوطن وأضرت بعميشة المواطنين.

ودعا كل الأطراف السياسية إلى مساعدة حكومة الوفاق الوطني على إنجاز مهامها التي حددتها الآلية ونهيتها الأجزاء لإقامة الانتخابات الرئاسية المبكرة والانتقال الآمن إلى الفترة الانتقالية الثانية لإنجاز الإصلاحات والتغيير المطلوب على صعيد الدستور والقوانين وبنية الدولة والنظام السياسي وإنجاز الانتخابات النيابية والرئاسية وصولاً إلى النموذج المتقدم الذي يلي طموحات كل فئات الشعب وتمثيلاته وفي مقدمتها فئة الشباب الذي سيكون في قلب عملية الحوار الوطني الشامل وفي قلب الإصلاحات السياسية والهيكلية.

وتضمن التقرير في ختامه تأكيداً على رهان المؤتمر الشعبي العام على إنجاز التسوية كرافعة وطنية مهمة للخروج من الأزمة وتحسين مستوى الإصلاح والتغيير المنشود، واستعرض جهود المؤتمر العملية في هذا الاتجاه، والواجبات التنظيمية التي تترتب على الاستحقاقات الوطنية

استحقاقات سياسية والتزامات، والجهود الجادة والمخلصة التي بذلها المؤتمر الشعبي العام باتجاه تنفيذ التزاماته. وانتقد فيه مستوى أداء الأطراف الأخرى لالتزاماتها في عملية الوفاق والشراكة وباتجاه إزالة مظاهر الأزمة السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والاجتماعية وفي مقدمتها تهينة أجواء الشراكة من خلال إنهاء جميع مظاهر الأزمة وضرورة تفكيك خطاب التحريض والتعبئة الخاطئة.

واستعرض التقرير استمرار بعض عناصر المشترك في ممارسة أعمال التخريب والاعتداءات وأعمال العنف والقتل سواء في تعز أو في الحسبة وصوفان والجرف

مراحل الحوار والتسوية السياسية التي أفضت إلى توقيع فخامة الأخ الرئيس على المبادرة الخليجية وتوقيع المؤتمر وحلفائه، والمشارك وشركائه على الآلية التنفيذية المزممة لها.

وهو القرار السياسي الذي عبر عن حكمة فخامة الأخ الرئيس واستعداده الصادق للتضحية من أجل الحفاظ على أمن واستقرار ووحدته اليمن، واعتبر ذلك انتصاراً للوطن وللشعب الدستورية وللخيار الديمقراطي.

كما استعرض التقرير، النشاط السياسي والتنظيمي لفترة ما بين الدورتين الاستثنائيتين، وما تترتب على توقيع الآلية التنفيذية المزممة للمبادرة الخليجية من

طالباً من الجميع التعاون معه، مؤكداً أن المؤتمر وحلفائه سيتعاونون معه في السراء والضراء، معلناً بأن الجهود ستتركز في الفترة المقبلة على إعادة هيكلة وتنظيم المؤتمر باعتباره تنظيمًا سياسياً عريفاً ومحسناً يضم كل الشخصيات الوطنية والاجتماعية والتنموية والاقتصادية والثقافية من كل أبناء الوطن، أثبت جدارته وصلابته في فترة الأزمة ووقفه طواعية في كل الساحات في الجمهورية دعماً للشريعة الدستورية ودعماً للثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية.

ودعا فخامة الأخ الرئيس رئيس المؤتمر الشعبي العام إخواننا في اللقاء المشترك إلى الابتعاد عن المماحكة.. وأن تبدأ صفحة جديدة وتنفذ ما تضمنته المبادرة الخليجية والأيدي التنفيذية.. وأن يقدم الجميع التنازلات من أجل الوطن، وأن تبدأ صفحة جديدة من العمل التوافقي والسياسي والاجتماعي.

وبعد ذلك قدم تقرير الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام إلى الدورة عن النشاط السياسي والتنظيمي لما بين دورتي اللجنة الدائمة الرئيسية الاستثنائيتين، ألقاه نيابة عنه الأخ الدكتور / أحمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام. حيث استعرض فيه الأخ الأمين العام..

بسم الله الرحمن الرحيم
البيان الختامي الصادر عن الدورة الاستثنائية
للجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام

المعقودة في ٧ ديسمبر ٢٠١١م
قال تعالى «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا وأذكروا نعم الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها» صدق الله العظيم

برئاسة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام انعقدت الدورة الاستثنائية للجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام يوم الأربعاء ٧ ديسمبر ٢٠١١م للوقوف أمام المستجدات على الساحة الوطنية وتدابير الأزمة السياسية والأمنية والاقتصادية، واستحقاقات التسوية السياسية بعد التوقيع على المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية المزممة لها.

وقد افتتحت الدورة بالنشيد الوطني وأي من الذكر الحكيم.

واستهل فخامة الأخ الرئيس الاجتماع بكلمة وطنية مهمة حيا في مستهلها كل أبناء شعبنا اليمني الصادق رجالاً ونساءً على مواقفهم الصادقة أثناء الأزمة التي استمرت أكثر من عشرة أشهر، وأطلع اللجنة الدائمة على نتائج التوقيع على المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية المزممة لها، والمراميل التي مرت بها عملية الحوار مع أطراف المعارضة حول المبادرة والآلية باعتبارها مخرجاً مشرفاً من الأزمة، والتي تم التوقيع عليها في ٢٣ نوفمبر الماضي برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وبحضور وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وبحضور المؤتمر وحلفائه وأحزاب اللقاء

معربا عن تطلعه إلى تنفيذ المبادرة والآلية بشكل إيجابي بحسب المراحل الزمنية المتسلسلة والمحددة.

وأهاب بالجميع أن يبتعدوا عن أجواء التوتر والتصدية وأن تعمل حكومة الائتلاف على التهدئة الإعلامية، وإزالة التوتر وإنهاء قطع الكهرباء والطرق والتمترس في الشوارع وأن يتعاون الجميع، وخاصة المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه في الوقت الذي تتطلع إلى تعاون الطرف الآخر من أجل خروج البلاد من هذه الأزمة الخائفة التي الحقت الخسائر وزادت من معدلات البطالة، مشيدا فخامته بصمود شعبنا اليمني وتحمله الأعباء والمعاناة طيلة فترة الأزمة.

مؤكداً على أن التوقيع على المبادرة والآلية التنفيذية مخرج وحل للمشكلة التي تحتاج إلى نفوس صافية وعقول نظيفة، ونوايا جادة للمضي في تنفيذها أولاً بأول وإعادة إعمار ما خلفته الأزمة من هدم وتخريب، مشدداً على أهمية التعايش والتفاهم وتجاوز الخلافات، واعتماد الحوار كوسيلة حضارية مثلى لحل أي خلاف ينشأ بين الأخوة.

وتطرق فخامة الأخ الرئيس في كلمته الافتتاحية إلى أن قيادة المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه في أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي اتفقوا على ترشيح الأخ المناضل الفريق الركن / عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية في الانتخابات الأولى لرئيس المؤتمر، الأمين العام، في الانتخابات الرئاسية المبكرة، في فبراير ٢٠١٢م كمرشح توافقي لكل الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية والأيدي التنفيذية المزممة،



القرارات والتوصيات

المؤتمر الشعبي وحلفائه وأناصره ومؤيديه في مختلف المحافظات الذين جسدوا مواقفهم حقيقة كون المؤتمر الشعبي العام هو التنظيم الأكثر شعبية وتماسكاً، واستطاعوا أن يسقطوا كل المساعي التي راهنت على تفكيك المؤتمر وتفكيك الوطن.

ثانياً: على الصعيد السياسي:

- تثنى اللجنة الدائمة الرئيسية وقادة أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي عالياً الموقف الوطني التاريخي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، رئيس المؤتمر الشعبي العام بتوقيعه على المبادرة الخليجية وتعتبر ذلك الموقف تجسيدا للحنكة السياسية والمسؤولية الوطنية لزعيم بحجم الرئيس علي عبدالله صالح الذي استطاع من خلال اقتداره السياسي وحكمته أن يدير الأزمة التي شهدتها البلاد بصبر سياسي، وحكمة قيادي، وعقلية رجل الدولة، وتسامح القادة العظماء، ونجح في الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره وجنبه الانجراف نحو الحرب والعنف والفوضى.

- تثنى اللجنة الدائمة وقادة أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي الجهود التي بذلها نائب رئيس الجمهورية المناضل عبدربه منصور هادي النائب لرئيس المؤتمر العام للمؤتمر الشعبي العام خلال مسيرة الحوار والتفاوض مع أحزاب اللقاء المشترك، والأصدقاء، والتي أفضت في النهاية إلى التوصل إلى التسوية السياسية المتمثلة في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية.

- تبارك اللجنة الدائمة الخطوات التي نفذها المؤتمر الشعبي العام حتى الآن فيما يتعلق بالتزاماته ضمن الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية والمتمثلة في القرارات التي أصدرها المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية أثناءه الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام والمتمثلة في القرار الرئاسي بالدعوة إلى الانتخابات الرئاسية المبكرة في ٢١ فبراير ٢٠١٢م وكذا قرار تكليف مرشح المعارضة لرئاسة حكومة الوفاق الوطني، وقرار تشكيل لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار، وتعتبرها تجسيدا عمليا وواقعا لمدى التزام المؤتمر

وبعد استكمال التداول والنقاش في القضايا المدرجة في جدول أعمال الدورة الاستثنائية للجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام وقيادات أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي اعتمد المجتمعون القرارات والتوصيات التالية:

أولاً: على الصعيد التنظيمي:

- إقرار ترشيح الفريق المناضل عبدربه منصور هادي ، نائب رئيس الجمهورية ، النائب الأول للمؤتمر الأمين العام، مرشح المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي، والمرشح التوافقي في الانتخابات الرئاسية المبكرة التي ستعقد في ٢١ فبراير ٢٠١٢م وفقاً للآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية.

- أقرت اللجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام ترشيح الأخ الدكتور/ علي محمد مجور، عضو اللجنة العامة ، رئيس الهيئة الوزارية ، أميناً عاماً للمؤتمر الشعبي العام واستكمال إجراءات انتخابه في الدورة الموسعة التي ستعقد اللجنة الدائمة الرئيسية واللجان الدائمة الفرعية في فبراير ٢٠١٢م .

- تزكي اللجنة الدائمة والمساندة للمؤتمر الشعبي العام في حصة المؤتمر في حكومة الوفاق الوطني التي اعتمدها اللجنة العامة وأقرتها.

- تكلف اللجنة الدائمة القيادة السياسية والتنظيمية بمواصلة جهود تطبيق الآلية واستكمال مسار التسوية السياسية بما يحقق الأهداف الوطنية الأمولة.

- تكلف اللجنة الدائمة الرئيسية الهيئة الوزارية للمؤتمر في الحكومة القادمة تضمين برنامج الحكومة مراجعة الخطاب السياسي والإعلامي لحكومة الوفاق الوطني والتزام الشركاء في الحكومة بخطاب الوفاق والسلام والتصالح والكف عن التحريض والتعبئة الخاطئة والتحريض على العنف والكرامية وصياغة خطاب يساعد على النهوض بواجبات ومرحلة الآلية التنفيذية.

- تكلف اللجنة الدائمة الأمانة العامة العمل على تهيئة القواعد والتكوينات التنظيمية المؤتمرية لخوض الانتخابات الرئاسية المبكرة والتفاعل الشعبي معها بالتنسيق مع الحلفاء والأنصار وجماهير الشعب المؤيدة والمساندة للمؤتمر الشعبي العام.

- تعزيز الحوار التنظيمي مع الشباب وجعلهم في قلب صناعة التحولات المستقبلية وإتاحة الفرص الطبيعية للقيام بأدوارهم والتعبير عن تطلعاتهم.

- إعادة تكييف البنية والأداء التنظيمي وفقاً لما تتطلبه المرحلة من مرونة وسرعة وفعالية وبما يعزز من صلة المؤتمر بالجماهير ويحقق الأهداف السياسية والوطنية ويحافظ على صدارته في صياغة حاضر ومستقبل الوطن.

- العمل من أجل أداء دور محوري في النهوض بواجبات حكومة

الوفاق الوطني والهيئات الأخرى المعنية بتطبيق الآلية التنفيذية في مواعيدها ، وتحقيق الشراكة الإيجابية مع الأطراف الأخرى.

- أكددت اللجنة الدائمة وقيادات أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بأن المؤتمر الشعبي العام بكافة قياداته وقواعده وأحزاب التحالف الوطني سيكونون المساند والداعم الرئيسي للمناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام في تنفيذها بروح ومفهوم الشراكة العامة لأداء مهامه ومسؤولياته الوطنية والتاريخية التي سيضطلع بها خلال هذه المرحلة الحساسة والدقيقة من تاريخ اليمن الموحد، داعية في الوقت نفسه كافة القوى السياسية إلى إثبات حسن النوايا في العمل مع نائب رئيس الجمهورية بروح ومفهوم الشراكة الوطنية وتغليب مصلحة اليمن العليا على ما عداها من المصالح.

- حيث اللجنة الدائمة الصمود البطولي والوفاء المنقطع النظير لأبناء الشعب اليمني ووقوفهم إلى جانب الشريعة الدستورية ورفضهم لأعمال العنف والفسوس.. وهو الموقف الذي أفضل كل رهانات الانقراض على السلطة عبر الانقلاب وحافظ على النهج الديمقراطي لليمن.

- أشادت اللجنة الدائمة بثبات مواقف قيادات وقواعد وكوادر

المؤتمر الشعبي وحلفائه وأناصره ومؤيديه في مختلف المحافظات الذين جسدوا مواقفهم حقيقة كون المؤتمر الشعبي العام هو التنظيم الأكثر شعبية وتماسكاً، واستطاعوا أن يسقطوا كل المساعي التي راهنت على تفكيك المؤتمر وتفكيك الوطن.